محاضرة الرابعة

الفكر الاقتصادي عند التجاريين (ق 15م إلى ق 18م)

ظهر في أوروبا منذ بداية القرن 15م تيار جديد من الأفكار الاقتصادية، أطلق عليه مؤرخوا الفكر الاقتصادي "مدرسة التجاريين"(Merchantilism)، وقد استمر هذا التيار سائداً من الناحية الفكرية ومن ناحية توجيهه للسياسة الاقتصادية في أوروبا حتى القرن 18م، وخلال أكثر من ثلاثة قرون تميز الفكر التاقتصادي التجاري ببعض الخصائص نذكرها فيما يلي:

- لم ينسب لمؤلف أو كاتب واحد أو حتى لعدد محصور من المؤلفين والكتاب.
- لم يتكون المذهب التجاري من كتاب تخصصوا للبحث الاقتصادي فقط، بل اشترك معهم في عرض أفكار هذا المذهب سياسيون ورجال أعمال.
- تشكلت آراء كل كاتب بالظروف وبالمصالح الخاصة لبلاده، بالرغم من كل هذا هناك أفكار مشتركة بين كافة الكتاب بصرف النظر عن اختلافاتهم الجزئية.

إن الذي يجب فهمه بوضوح، هو أن ظهور مدرسة التجاريين كان استجابة طبيعية للحاجات العملية التي ظهرت على اثر تطور المجتمع على ما كان عليه في العصور الوسطى.

أولا) إنهيار النظام الاقطاعي

هناك عوامل عديدة أدت لإنهيار النظام الاقطاعي، خصوصا مع بداية القرن 14م، وأهم هذه العوامل ما يلي:

1. هروب رقيق الأرض، نتيجة زيادة استغلالهم من طرف الأسياد، وبتالي تهديم أول أسس للنظام الاقطاعي.
2. وجود المدن، حيث هرب رقيق الأرض إلى المدن المتبقية من الحضارة الرومانية القديمة.
3. إزدياد أهمية التجارة، نتيجة إزدياد أهمية المدن، ومن بين عوامل ازدياد النشاط التجاري والذي انعكس على إزياد أهمية التجارة نجد:

– فتح قنوات اتصال تجارية بين الشرق والغرب، نتيجة الحروب الصليبية.

– اكتشاف العالم الجديد والتقدم في طرق المواصلات (إنعاش التجارة).

– الاقطاعية لم تعد ملائمة مع النشاط التجاري المتزايد –التجارة تحتاج إلى الحرية– وبتالي حررت نفسها بنفسها من الأسياد، عن طريق شراء حقوق السيد الإقطاعي الذي يدين له بالسيادة، تكفل بهذا الأمر هيئة مكونة من أصحاب نفوذ المدينة وهم التجار.

3. ظهور النقود أدى لإنهيار النظام الاقطاعي القائم على المبادلات العينية.
4. إلتقاء مصلحة كل من التجار مع الملوك للقضاء على أسياد الإقطاع، فمصلحة الأول استقلالية المدن عن الأسياد، ومصلحة الثاني تدعيم ملكهم والقضاء على سلطات أسياد الإقطاع.

5. موت كثير من أمراء الإقطاع في الحروب الصليبية.

هكذا تم القضاء على سلطات أمراء (أسياد) الإقطاع، وظهرت الدولة بمعناها الحديث، كجماعة تقوم على أساس وطني وتخضع لسلطة مركزية واحدة يرأسها حاكم هو الملك، ولها مصالحها المستقلة عن مصالح بقية الدول.

ثانيا) أهمية طبقة التجار وتنظيم العلاقات الانتاجية

يظهر مما سبق أن التطور الذي حدث غير من الهيكل الاجتماعي القائم، بحيث أصبحت طبقة التجار هي الطبقة الموجهة للاقتصاد، وبداءت الصناعة تحل محل الزراعة، هذه الصناعة كانت تابعة للتجارة، أي أن التجار هم المسؤولين عنها، يصدرون السلع للعالم الخارجي (خاصة العالم الجديد) ويجلبون المواد الخام، أي أن الصناعة تخدم التجارة.

الشكل رقم (3): مخطط توضيحي لتطور الصناعة في عصر التجاريين

تطور الصناعة ⟸ ظهرت في المنازل (يعطون الصانع المواد الأولية) ⟸ مصانع يدوية (اشراف التجار)

أصبح يسمى هذا النظام بالنظام الرأسمالي التجاري ⟹ مصانع مملوكة للتجار

من منتصف ق 16م إلى ق 18م (توضحت معالمه ابتدءاً من ق 19م)

المصدر: اعداد الباحث

نتيجة علاقة المملوك بالتجار، قام الملوك بسن قوانين لصالح التجار منها: منع تصدير المنتجات الزراعية، وفرض رسوم جمروكية على السلع التي لها نظير محلي، واشراك الدولة مع التجار في انشاء شركات متخصصة، وبتدخل الدولة أطلق عليها الرأسمالية التنظيمية بدل الرأسمالية التجارية.

ثالثا) التحليل الاقتصادي

لا نجد لدى التجراريين تحليلا اقتصاديا واسعاً، ولكنهم تعرضوا للاجابة لبعض الأسئلة، وحاولوا تحديد بعض الظواهر الاقتصادية، ومن بين الاسئلة المطروحة مثلا: ما هي الثروة ؟ وكيف يمكن أن تزيد ؟ وكيف يمكن أن توزع الثروة في العالم كله بين البلدان المختلفة ؟ وما هو سبب ارتفاع الأسعار الذي ظهر في تلك الفترة ؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة قدم التجاريين بعض الأفكار، ومنها:

1. يجب أن تكون الدولة قوية، وغاية النظام الاقتصادي الوصول لهذه القوة.
2. الثروة هي التي تحقق القوة، وأعتبروا المعادن النفسية (ذهب، فضة وغيرها) هي الثروة (هناك نقود معادنية لا وجود للنقود الورقية).

3. نظر التجاريون إلى الثروة الكلية في العالم على أنها ثابتة الحجم (أي السعي للحصول على ثروة دولة أخر).
4. أعطيت عدة تفسيرات لسبب الحقيقي وراء ارتفاع الأسعار، وشرح "Jean Bedin" الفكرة نتيجة تدفق الذهب والفضة إلى الدولة وفي المقابل منع خروجها؛ ارتفاع النقود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذه الأخيرة تؤدي لإنخفاض القوة الشرائية، والعكس بالعكس. إن هذه الفكرة عرفت فيما بعد "بنظرية الكمية في قيمة النقود".

رابعا) السياسة الاقتصادية

تركزت في كيفية زيادة ثروة الدولة من الذهب والفضة (مقياس القوة)، وأن الحصول على الثروة يعتمد على الخارج وأن الدولة يجب أن تعتمد في سياستها على فائض الميزان التجاري، وهذا هو المبدأ العام الذي حكم السياسة الاقتصادية لدى التجاريين، ويمكن أن نميز بين ثلاث سياسات وهي:

1) السياسة التجارية الإسبانية: أطلق عليها "السياسة المعدنية"، وتقوم على الحصول على الذهب والفضة من المستعمرات (العالم الجديد)، وقد سنت الحكومة الإسبانية مجموعة من القوانين لمنع تصدير هذين المعدنيين إلى الخارج، وكذلك لجأت إلى تنظيم التجارة الخارجية بطريقة تحد خروج المعدنيين، ومن الإجراءات المطبقة نجد:

1. السفن التي تنقل البضائع الإسبانية إلى الخارج، ملزمة برد قيمة تلك البضائع من الذهب والفضة داخل الاقتصاد الإسباني.
2. التجار الأجانب الذين يبيعون سلعاً داخل اسبانيا (الموردين)، يمنع عليهم اخراج ثمن سلعهم بما يعادله نقد خارج اسبانيا، والإجراء المطبق عليهم هو انفاق ثمن سلعهم المباعة بشراء سلع أخرى من السوق الإسباني.

إن هذان الإجران يذكراننا بالمبادئ المطبقة حالياً في الرقابة على الصرف في الدول الحدثية.

3. خروج الذهب والفضة مسموح به في حالات استثنائية (كتسديد ديون الملك، دفع النفقات اللازمة للبعثات المقدسة التي يرأسها المالك في الخارج) .

بإختصار اتبعت اسبانيا أقصر وأسهل الطرق للحصول على الذهب والفضة باستخراجهما مباشرة ومنع خروجهما، مما أدى بزيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار، وهو ما أدى بعجز الحكومة عن التصدي لخروج الذهب والفضة.

2) السياسة الفرنسية: تركزت على تصدير الصناعي، وتعرف بإسم "السياسة الصناعية"، وارتبطت باسم الوزير الفرنسي "كولبير" (Colbertisme) الذي قام بتطبيقها، من أجل الحصول على الذهب والفضة والاتجاه نحو زيادة الصادرات على حساب الواردات، وأن تكون الصادرات ترتكز على المنتجات الصناعية أكثر من الزراعية، نظراً لأن هذه الأخيرة قيمتها في الغالب أقل من الصناعية، وأنها تتحكم فيها الظروف الطبيعية. تم حصر الزراعة في مهمتين وهما:

- إنتاج المواد الغذائية لسكان.
- خدمة الصناعة ومساهمة في توسعها.

من أجل تشجيع الصناعة وتقويتها تم اتخذا العديد من الإجراءات:

1. قامت الدولة بخلق صناعات حكومية قصد تحسين أنواع بعض المنتجات.
2. تشجيع الصناعة الوطنية، بفرض رسوم جمروكية ثقيلة على السلع الخارجية المنافسة للسلع المحلية.
3. انشاء شركات كبيرة تكون مهمتها الرئيسية تصريف المنتجات الصناعية في الخارج، وتشجيع الأفراد على الاكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات.

3) السياسة الانجليزية: تعرف بـ "السياسة التجارية"، وتقوم على الحصول على المعادن من الخارج عن طريق القيام بالتجارة بين الدول المختلفة (عكس اسبانيا وفرنسا)، وقد ساعد انجلترا على ذلك أسطولها التجاري التقليدي الذي تميزت به عن باقي الدول، وقد أنشئت شركات خاصة لم تتدخل الحكومة في تكوينها، وكان قصدها الأساسي، هو القيام بالتجارة الخارجية(*).

إن الطرح السابق لا يعني أن انجلترا أهملت الصناعة، إذا على العكس من ذلك، الصناعة في انجلترا أخذت تنمو بدرجة لا تقل عن فرنسا، ولكن الاهتمام الرئيسي لحصول على المعادن النفسية منصب على التجارة، حيث فرضت قوانين تحمي تلك التجارة، ومنها:

1. قانون الملاحة الذي أصدره "كروميل" سنة 1651، والذي نص على أن السفن القائمة على التجارة بين انجلترا ومستعمراتها مملوكة لأشخاص انجليز، وأن يكون ¾ البخارة من الإنجليز.
2. ألا تنقل البضائع الواردة من الخارج لإنجلترا إلا بالسفن انجليزية أو تابعة للبلاد المنتجة لتلك البضائع.

خامسا) العهد الاستعماري

فكرته أن المستعمرات جعلت لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية من أجل الحصول على ميزان تجاري ايجابي.

سادسا) الموقف المذهبي للتجاريين

(*): ليس معنى هذا أن الدول لم تكن تحمي هذه الشركات وتضع أنظمة التي تهيئ لها الحصول على أكبر ربح ممكن.

يعترف التجاريون بالملكية الفردية، وجعلوها أساساً للنشاط الاقتصادي، وكل ما هنالك أنهم جعلوا للدولة حرية التدخل في التنظيم للوصول إلى هدف معين.

سابعا) تقدير مذهب التجاريين

لم يصلوا إلى ارساء علم الاقتصاد بوصفه علماً مستقلاً (خدم السياسة)، الا أنهم مهدوا الطريق للباحثين الاحقين لقوموا بهذه المهمة، وبصفة عامة يمكن ملاحظة ما يلي:

1. ساعدت على قيام الدولة الحديثة من الناحية السياسية، من خلال الحصول على الذهب والفضة اللذان ساهما في الحصول على أنصار في الذاخل والخارج والقضاء على سلطات أمراء الاقطاع.
2. ساعدت آراء التجاريين على تنمية الصناعة والتجارة والاهتمام بالنقود (خلق بنوك أوروبية وتوسيع النشاط المالي)، وهو ما أدى للإنتقال من مرحلة الإقطاع إلى مرحلة الرأسمالية.
3. تقدير المذهب التجاري من ناحية التحليل الاقتصادي هناك العديد من النقد:

- أخطاءُ في تحديد معنى الثروة، فالثروة ليست هي الذهب والفضة، وإنما الثروة تتمثل في المقدرة الانتاجية لكل دولة وما تحققه فعلا من منتجات.
- أخطاءُ في مبدأ امكانية الحصول وبصفة مستمرة على فائض ايجابي في الميزان التجاري (أي الحصول على الذهب والفضة باستمرار)، فقد بين "آدم سميث" عدم امكانية ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4): مخطط توضيحي لعدم إمكانية تحقيق فائض ايجابي مستمر في الميزان التجاري

(+) فائض الميزان التجاري ⟸ + النقود الذهبية من الخارج ⟸ + التداول النقدي ⟸ + الأسعار

خروج الذهب للخارج ⟹ (−) عجز الميزان التجاري ⟹ + الاسترداد ⟹ − التصدير إلى الخارج

المصدر: اعداد الباحث.

4. إذا نظرنا إلى السياسات التي طبقت بها آراء التجاريين، لا حظنا أنها أدت إلى نتائج سيئة ومن نواحي عدة من بينها:

- **من ناحية الفكرية الخالصة**: كل مفكر من التجاريين ينادي بتطبيق دولته لسياسة زيادة التصدير وتقييد الاستيراد، هذه السياسة ممكنة في حالة الدولة الواحدة، أما في حالة جميع الدول غير ممكنة بتقييد كل دولة لاستيرادها (دول أخرى لا تستطيع زيادة تصديرها).
- **من ناحية النطاق العلمي**: يتضح من خلال هذه الناحية ما يلي:

- **إسبانيا**: تم الإضرار بالطبقة الفقيرة، وذلك أن الزيادة في كمية الذهب مع عدم تهيئة الجو الملاءك لزيادة القوى الانتاجية، يؤدي إلى ارتفاع كمية النقود ومع عدم زيادة المنتجات بنفس النسبة تؤدي لإرتفاع الأسعار وحدوث تضخم، وهو ما يؤدي بالإضرار بالطبقة الفقيرة وهي الطبقة الممثلة لغالبية المجتمع.

- **فرنسا:** انتقدت ساسية "كولبير" بصفة عامة، وذلك نتيجة تضحيتها لطبقة مهمة من السكان (طبقة المزارعين)، وفرع أخر من فروع الانتاج (الزراعة) في سبيل تشجيع طبقة الصناع وفرع أخر من فروع الانتاج (الصناعة)، فإنخفاظ أثمان المواد الغذائية تؤدي لإنخفاض المداخيل الزراعية.
- **العهد الاستعماري:** كان له أضرار لسكان المستعمرات اقتصادياً واجتماعياً، من خلال شراء المنتجات بأسعار رخيصة، وبيعها للمستعمرات بأسعار مرتفعة أدى ذلك لظهور الثورات.

ثامنا) احياء بعض طرق التجاريين

صحيح أن الفكر التجاري انتقد، ومع ذلك لا نستطيع الحكم على أن أفكارهم المقترحة في السياسة الاقتصادية قد تم القضاء عليها وبدون رجعة في العصور الحديثة؛ فنجد على سبيل المثال تمجيد "كينز" في كتابه "النظرية العامة" عام 1936 فكرة التجاريين في زيادة الذهب والفضة بداخل كل دولة، وبين أن هذه الفكرة لم تكن ساذجة، وهو ما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (5): مخطط توضيحي لزيادة كمية الذهب والفضة داخل الاقتصاد الوطني

(+) الذهب والفضة في الداخل ⟸ – سعر الفائدة ⟸ + الاستثمارات ⟸ + التشغيل
– البطالة

المصدر: اعداد الباحث.

كذلك السياسات لم بعثت من جديد بعد أزمة 1929، حيث أخذت الدول تعمل على الحصول على فائض ايجابي للميزان المدفوعات (زيادة الصادرات والتخفيض من الواردات)، ويضاف إلى ذلك الرقابة على الصرف التي طبقتها الدول حديثاً لا تخرج في جوهرها عن ما طبقته السياسة الإسبانية.